

تأثير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن القومي المائي المصري: دراسة حالة العلاقات الإسرائيلية مع إثيوبيا

The impact of Israeli-African relations on Egyptian national water security: A case study of Israeli relations with Ethiopia

عادل مختار حسن

طالب ماجستير - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان

أيمن أحمد علي عبدالغفار

وكيل كلية الحقوق - جامعة أسوان

نادية حلمي موسى

أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف

المستخلص

مع تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في الفترة الأخيرة، باتت عملية الحفاظ على الأمن القومي المصري المائي أمراً صعب المنال، في ظل استثمار إسرائيل لعلاقتها مع هذه الدول، بالأخص مع إثيوبيا، بهدف التأثير على السياسات الخارجية للدول الإفريقية تجاه قضية سد النهضة، وهذا يؤثر على الأمن القومي المصري على نحو بالغ الجور، وتستغل إسرائيل محددات علاقتها مع إثيوبيا وتوظفها للتأثير في قضية سد النهضة على نحو كبير، ولهذا تلقى هذه الدراسة الضوء على تأثير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن القومي المائي المصري، بالتحديد من خلال علاقتها بدول شرق إفريقيا بالأخص إثيوبيا، إذ أسفرت هذه العلاقات عن تقويض دور مصر الإفريقي لاسيما في منطقة القرن الإفريقي، الأمر الذي أثر بشدة بالغة الجور على الأمن القومي المائي المصري، وهو ما

يهدد مشروعات الري في والكهرباء في وادي النيل ومصر بشكل كبير، وذلك من خلال سيطرتها على القرار السياسي بالتابعة في دول منابع نهر النيل والتي يأتي على رأسها أثيوبيا.

وفي هذا الصدد، تبحث هذه الدراسة تدخل إسرائيل في الدول الإفريقية و التأثير على سياستها الخارجية من خلال تسليط الضوء على أثيوبيا كدراسة حالة، كما أنها تعمل على البحث وراء السياسة الإسرائيلية الموجهة نحو شرق إفريقيا، لتحديد الجذور الكامنة وراء العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق إفريقيا بالتحديد في أثيوبيا، لتتبع أثر الوجود الإسرائيلي في شرق إفريقيا، للكشف عن تأثير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن القومي المائي المصري.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل - الدول الإفريقية - الأمن القومي المائي المصري.

Abstract

With the development of Israeli-African relations in the recent period, the process of maintaining Egyptian national water security has become difficult to achieve, in light of Israel investing its relations with these countries, especially with Ethiopia, with the aim of influencing the foreign policies of African countries towards the issue of the Renaissance Dam, and this affects security The Egyptian nationalism is extremely unfair, and Israel exploits the determinants of its relationship with Ethiopia and uses them to influence the issue of the Renaissance Dam to a large extent, and for this this study sheds light on the impact of Israeli-African relations on the Egyptian national water security, specifically through its relationship with East African countries, especially Ethiopia and Sudan. As these relations have resulted in undermining Egypt's African role, especially in the Horn of Africa, which has severely affected the Egyptian national water security, which threatens the irrigation and electricity projects in the Nile Valley and Egypt significantly, through its control over the political decision of the affiliation in the region. The headwaters of the Nile River countries, led by Ethiopia.

In this regard, this study examines Israel's interference in African countries and its influence on its foreign policy by highlighting Ethiopia as a case study. It also works on research behind Israeli policy directed towards East Africa,

to identify the roots behind Israeli relations with East African countries in particular. In Ethiopia, to track the impact of the Israeli presence in East Africa, to reveal the impact of Israeli-African relations on Egyptian national water security.

Keywords: Israel - African countries - Egyptian national water security.

مقدمة

إن الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا لا ينحصر في تحقيق مكاسب اقتصادية على أهميتها ولا من كون القارة أقرب جغرافيا إليها، وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى تحقيق مكاسب مرتبطة بتهديد الأمن القومي المصري، خاصة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل وعلى الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حيث يستند الموقف الإسرائيلي هناك على تفكير استراتيجي يقوم على تشكيل قاعدة في هذه الدول الأفريقية غير العربية تنطلق منها لتنفيذ سياستها تجاه الدولة المصرية. وبالفعل فقد استطاعت إسرائيل تحقيق الكثير من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية داخل دول شرق القارة الإفريقية وأصبح الوجود الإسرائيلي فيها حقيقة ملموسة.

ومما سبق وبسبب البعد المهم لهذا الموضوع سيهدف هذا البحث إلي تناول أثر تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية علي الأمن القومي المصري المائي في شرق إفريقيا، وذلك من خلال تقسيمه علي النحو التالي:

- المطلب الأول: التأثير الإسرائيلي في قضية سد النهضة الإثيوبي.
- المطلب الثاني: استمرار التدخل الدولي في شرق إفريقيا أو انكماشه: رؤية استشرافية مستقبلية.

المطلب الأول

التأثير الإسرائيلي في قضية سد النهضة الإثيوبي

استغلت إسرائيل علاقاتها مع الدول الأفريقية وذلك للتأثير على مصر باستخدام ورقة المياه باعتبار أن مياه النيل تعتبر مسألة مصيرية بالنسبة لمصر لأن مياه النيل تتصل بحياة الشعب وبقاء الدولة بوجه عام إلا أنها من ضمن متطلبات الأمن القومي المصري وبالتالي فإن التغلغل الإسرائيلي

في القارة وإقامة علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية وتحديداً دول حوض النيل مثل إثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية والتي تعتبر دول منبع لنهر النيل تمثل تهديداً للمصالح المصرية، ويتمثل هذا التهديد في قيام إسرائيل بدعم إقامة العديد من السدود ومشاريع الري في كلٍ من إثيوبيا والكونغو الديمقراطية، وإرتريا وأوغندا وجنوب السودان.

• أولاً أهمية نهر النيل لإسرائيل:

كان نهر النيل جزءاً من الفكر الصهيوني الاستراتيجي منذ بداياته الأولى، حيث بدأت فكرة إنشاء مشاريع صهيونية بهدف إيصال مياه النيل إلى إسرائيل عام 1903 من خلال دعوات وجهها بوضوح الناشط السياسي الصهيوني تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية، وذلك لري صحراء النقب، والذي استند فيه إلى توطين اليهود في سيناء كمنطقة لاحتلال فلسطين واستغلال ما فيها من مياه جوفية.

وعادت الفكرة إلى الظهور خلال بعد نكسة 1967 ومرة أخرى في التسعينيات، فمن المعلوم أن قضية إيصال مياه النيل إلى النقب في فلسطين المحتلة كانت من بين بنود مفاوضات اتفاقية كامب ديفيد 1978-1979. وقد بدأت هذه المناقشات بوضوح مع دراسة إيثيخ كالي في عام 1974، والذي كان يهدف إلى توسيع "قناة السلام" بتصميم ترعة لسحب المياه من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى إسرائيل، ومشروع شأوول أرلوزوروف في عام 1977، الذي تضمن شق ست قنوات مياه تحت قناة السويس، إذ بإمكان هذا المشاريع تزويد صحراء النقب بنصف مليار متر مكعب، وكلاهما خبراء من سلطة المياه الإسرائيلية.

ونتيجة لهذه الأفكار، تم اقتراح مشروع قناة جونقلي في جنوب السودان لتعويض مصر عن المياه التي ستذهب إلى النقب. وبالتالي تعتبر إسرائيل النيل أداة للضغط على مصر (من خلال دعم مشاريع دول الحوض التي تؤثر على حصة مصر من النهر) وتطبيع العلاقات معها، من خلال مشاريع مشتركة تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى "لا صفري"، لذا عمدت إسرائيل إلى إحكام طوق الهيمنة على منابع النيل عن طريق عدة استراتيجيات:

1. إستراتيجية (شد الأطراف)، وذلك بإقحام الدول العربية في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي وذلك بهدف جذب دول منابع النيل ورائها لاسيما مصر إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيس بين العرب وإسرائيل.
2. استراتيجية (تفتيت المنطقة) وتستهدف غرس حالة التجزئة لدول منابع النيل وتعميقها نحو مزيد من تفتيت هذه الدول إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، كما في حالة السودان وجنوب السودان، وذلك لتهديد الأمن المائي لمصر عبر الوصول إلى منابع نهر النيل عن طريق إثيوبيا.

وبالتالي تتركز الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية في دول حوض النيل، ولا سيما أثيوبيا - حيث تقف في طليعة الدول الأفريقية التي تهم إسرائيل، وهذا واضح في الدعاية الإسرائيلية التي تركز على الجذور التاريخية والحديثة والمعاصرة المتبادلة -، في نقاط إستراتيجية مهمة أبرزها، ضمان الأمن والنفوذ والسيطرة على مياه النيل، والنفوذ الاقتصادي والتجاري، وذلك علي النحو الآتي:

1. تعتبر إسرائيل الهدف الأسمى لإستراتيجيتها حيال دول حوض النيل هو تحقيق الأمن، والذي قد تتغير تدابيره حسب الظروف والأوضاع السائدة، فهي تعمل دائماً على التغلغل في القارة الأفريقية من أجل تطويق الوطن العربي والتأثير على المصالح المشتركة بين العرب والأفارقة، وخاصة من أجل تهديد أمن مصر.
2. أما الهدف الأمني الأكبر لإسرائيل، من وراء مد نفوذها بدول حوض النيل، ومن ثم أفريقيا، هو إثارة الخلافات بين تلك الدول وبين الدول العربية، مما يمنع أي تكتل عربي أفريقي قد يحدث.
3. أما هدف السيطرة على مياه النيل، فقد أدركت إسرائيل مبكراً أنه من أجل قيام دولة يهودية مستقرة على الأراضي العربية الفلسطينية، فإنه يجب أولاً السيطرة والتحكم في موارد المياه فالمشروع الصهيوني التوسعي يقوم على عنصرين أساسيين هما الأرض والبشر، وكلاهما يرتبط بالمياه ارتباطاً وثيقاً، ويتضح ذلك جلياً من الهدف الصهيوني الاستعماري المروج دائماً - بإقامة دولة يهودية (إسرائيل) من النيل إلى الفرات.

• ثانيًا الدور الإسرائيلي في سد النهضة الأثيوبي:

يشكل اهتمام الإسرائيليين بإثيوبيا، بموجب عدة دوافع سياسية واقتصادية وإستراتيجية وجيو إستراتيجية، إجماع لدى النخبة وصانع القرار الإسرائيلي على أن إثيوبيا تعتبر المفتاح السحري للتغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية وطعن الأمن القومي العربي ولا سيما الأمن القومي المصري، وبما أن "سد النهضة" ما زال يثير خلافات كبيرة بين إثيوبيا ومصر، حيث فشلت كل المباحثات الهادفة إلى التوصل لاتفاق بينهما، ومن شأن مشروع السد أن يقلص حصة مصر من المياه ويتسبب في تصحر مساحات زراعية واسعة من أراضي مصر. لذلك عملت إسرائيل جاهدة لدعم أثيوبيا في بناء السد، حيث يسعى الكيان الصهيوني للإضرار بمصالح مصر مهما كلفه الأمر.

وبالتالي يمكن إبراز أهم المحاولات الإسرائيلية في تأجيج قضية سد النهضة بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة 2011-2020، وذلك على النحو التالي:

1. تتناقلت وكالات الأنباء في منتصف العام 2013 رسالة شكر من الحكومة الإثيوبية، للعديد من الدول التي كانت تقف خلف تمويل سد النهضة وكانت إسرائيل من أبرز تلك الدول.
2. تؤكد مصادر مختلفة وجود طابق كامل في وزارة المياه والكهرباء الإثيوبية حيث يقيم خبراء المياه الإسرائيليون، يقدمون الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الإثيوبية، وهذا ما أكده وزير الري والماء المصري الأسبق محمد نصر علام وكرره مسؤولون سودانيون معنيون بمؤسسات الري والمياه.
3. هناك شركات إسرائيلية، خاصةً تلك المتعلقة باحتياجات بناء سد النهضة (مثل شركة Solel Boneh للإنشاءات)، في كينيا وإثيوبيا وأوغندا، إلى جانب شركة Agrotop للزراعة، وشركة CORE للإلكترونيات، وموتورولا إسرائيل للكهرباء والمياه، وشركة Carmel مواد كيميائية.
4. أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال زيارته لإثيوبيا في يوليو 2016 كجزء من جولة في بلدان شرق أفريقيا، استعداد إسرائيل لتقديم مساعدة تكنولوجية لإثيوبيا لإكمال مشاريعها، كما ركز نتنياهو في خطابه أمام البرلمان الإثيوبي على القطاع الزراعي، قائلاً:

- "هذه هي رؤيتي لتعاوننا: أن يتمتع المزارعون الإثيوبيون بفوائد المعرفة الإسرائيلية، ويعملون معنا لتوجيه المياه إلى كل اتجاه تريده".
5. بعد التصعيد بين إثيوبيا ومصر بشأن آثار سد النهضة، ذكرت تقارير إسرائيلية وغربية وعربية في عام 2019 أن إسرائيل قامت بتركيب نظام دفاع جوي Spyder-MR فوق سد النهضة لتمكينها من إسقاط الطائرات الحربية من مسافة 5 إلى مسافة 50 كم.
6. هناك علاقة بين الدعم الإسرائيلي لسد النهضة والعلاقات المتنامية بين الجانبين. على الصعيد الاقتصادي، بلغ حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا وإسرائيل حتى عام 2019 نحو 300 مليون دولار، بينما بلغت المشاريع الإسرائيلية العاملة في إثيوبيا حتى عام 2017 (187 مشروعاً) معظمها في الزراعة.
7. التحريض الإعلامي والسياسي ضد مصر، حيث أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن السياسات المائية المصرية أضرت بالمصالح الإثيوبية، فقد ذكرت التايمز أوف إسرائيل، على سبيل المثال، في إحدى مقالاتها عام 2013 أن عواقب هذه السياسات المصرية أضرت بشدة بإثيوبيا على مدى عقود، وأن إثيوبيا الغنية بالمياه ملزمة قانوناً بعدم استخدام مواردها المائية لتوفير لسكانها البالغ عددهم 90 مليون نسمة - أي أكبر من سكان مصر - الذين عانوا لفترات طويلة من الجفاف والمجاعة.

ثالثاً: دوافع ومآلات التحركات الإسرائيلية تجاه إثيوبيا للتأثير في قضية سد النهضة

لم تخلُ التحركات الإسرائيلية تجاه إثيوبيا من رسائل واضحة حول الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية الإسرائيلي تجاه المنطقة الإفريقية بشكل عام وإثيوبيا بشكل خاص، تلك الرسائل التي تحقق أهداف ودوافع الحكومة الإسرائيلي في المنطقة الإفريقية وتسمح لها باستخدام علاقتها بهذه الدول كورقة ضغط في ملفات أخرى على الساحة الدولية، يأتي هذا بالتوازي مع تأكيدها على المصالح المشتركة ما بين الطرفين والتي تدفعهم للتعاون مع إسرائيل في المقابل تجاهل أي أطراف سياسية أخرى بالمعادلة لاسيما الحكومة المصرية، بشكل يعكس الترحيب الإسرائيلي بالعلاقات مع إثيوبيا، ولهذا تؤكد التقديرات المختلفة أن محددات الرؤية الخارجية الإسرائيلي تجاه إثيوبيا، والعلاقات ما بين الطرفين تركز على

- **التأكيد على الروابط التاريخية والثقافية والقيمية ما بين أثيوبيا والشعب اليهودي،** فالخطابات الرسمية الإسرائيلية وتحليل لغة الأخبار المختلفة ما بين الطرفين، تؤكد على تركيز إسرائيل على استغلال الروابط التاريخية و الثقافية بين الطرفين لإقامة روابط متينة و قوية، وهو ما يلقي تقدير كبير لدى الأثيوبيين، ولعل وجود شارع في قلب إسرائيل يطلق عليه أثيوبيا يوضح هذا الاتجاه على نحو كبير، بينما يعتبر التأكيد الإسرائيلي المستمر على أن عاصمة إسرائيل وهي القدس هو ذات المكان الذي التقت فيه ملكة سبأ بالملك سليمان قبل 3000 عام ، ومن المعروف تقدير الأثيوبيين لملكة سبا حيث يؤمن الإثيوبيون أن ملكة سبأ أنجبت طفلاً من الملك سليمان، ومن نسله انحدر ملوك إثيوبيا، وهذه دلالة رمزية تؤكد على علاقة الدم التي تجمع ما بين الطرفين، وفي ذات الشأن تتناول خطابات المسؤولين الإسرائيليين الرسمية قصة خروج اليهود من مصر ومحاربتهم من أجل الحرية وبناء الأمة بقصة مقاومة أثيوبيا للاستعمار الأمر الذي يحمل في طياته تأكيد على نضال الطرفين من أجل بناء الحرية وتكوين الأمة، هذا بالإضافة إلي أن اختيار ذكر مصر بالتحديد لارتباطه بعداء واضح لدى الأثيوبيين فيما يخص المشكلات المشتركة ما بين الطرفين في مياه نهر النيل ومحاولة تصوير إسرائيل على أن هذا الأمر معادي لبناء الأمة الأثيوبية كما كان معادي لبناء أمة اليهود في الماضي.
- **إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة والتي تحترم حرية الأديان،** تؤكد إسرائيل باستمرار في الخطابات الرسمية على أن تكوين إسرائيل الحديث يجعلها الدولة الديمقراطية الأولى منطقة الشرق الأوسط كذلك التي تحترم التعددية وهو ما ينعكس على احترامه لأثيوبيا، ليس هذا فقط بل على عدم احترام حرية الأديان من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة مثل داعش وكذلك مثل الحكومة الإيرانية وهو ما يحمل في طياته تأكيد على أن إسرائيل هي الصديق الوحيد الذي يمكن أن تحترم تعدد الأديان في أثيوبيا وتتعيش معه وهي إشارة واضحة لكافة الدول العربية التي يتعرض فيها المسيحيين للاضطهاد على يد المواطنين لاسيما مصر، كما تحاول هذه الخطابات محو جرائم العنصرية التي تتم ضد اليهود من الأصل الأثيوبي داخل إسرائيل والمنتشرة في الإعلام.

- **الحرب على الإرهاب** فعلى الأرجح أن استخدم مصطلحات لتدل على الحرب على الإرهاب والمواجهة مع التيارات الإسلامية المتطرفة باعتبارها تهديد لكافة الدول الإفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا، من أبرز محددات العلاقة ما بين الطرفين فهو خطر مشترك يجب أن تواجه إسرائيل معهم، ولهذا تحاول أن تبني الأخير جسور ما بين الدول الإفريقية خصوصًا إفريقيا التي تعاني من هجمات التيارات الإرهابية المتفرقة خصوصًا بوكو حرام.
- **التعاون لتحقيق تنمية إثيوبيا** إذ تعمل إسرائيل على تحقيق التنمية في إثيوبيا في كافة المجالات الزراعية والصناعية والاقتصادية كذا في مجالات الطاقة، وهنا بالتحديد تحاول الدخول وتحريض إثيوبيا على مياه النيل المصرية، و الاستثمار داخل مشروعات لها علاقة بسد النهضة ، وبالتنمية المائية في إثيوبيا، وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على تدفق المياه إلي الأراضي المصرية.

رابعًا: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إثيوبيا

بالرغم من تركيز العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية على مجموعة من الرسائل الواضحة التي تحقق استراتيجيتهم في إفريقيا إلا أنه عرض بصورة واضحة الأهداف الخفية التي تريد إثيوبيا تحقيقها في منطقة القرن الإفريقي وهي على الترتيب: -

- التأثير في السياسة الخارجية الأثيوبية وفي ردود الأفعال الرسمية تجاه قضية سد النهضة باعتبارها قضية أمن قومي، وأن إسرائيل تسعى إلي مساعد إثيوبيا في القضية، وهذا ينعكس على المستوى الشعبي في السياق نفسه، لخلق حالة عداة أثيوبي تجاه الدولة المصرية، تؤدي في نهاية المطاف إلي التأثير على الأمن القومي المصري المائي.
- الحصول على اعتراف كافة الدول الإفريقية بإسرائيل وعض الطرف عن الجرائم الحقوقية التي ترتكبها وذلك من خلال إقناعهم أن إسرائيل تدافع عن نفسها ضد الإرهاب وهو نفس الإرهاب الذي يواجهه تلك الدول ليس هذا فقط بل تحاول مساعدتهم اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا لتعكس أوجه التعاون مصالح مشتركة تمكنها من نزاع اعتراف تلك الدول، في المقابل اعتبار دول

- وحركات محددة بالمنطقة كعداء لاسيما وعلى رأس هذه الدول مصر، هذا مع التحرك ضد الحكومة المصرية باعتبارها لا تريد التنمية للدول الإفريقية، وتقف ضدها.
- تكشف تحركات إسرائيل تجاه الدول الإفريقية عن تصدير التنمية لكافة الدول الإفريقية وهو ما يخلق لها أسواق للعمل في الطاقة والزراعة والمياه وكافة المجالات ويعزز من علاقتها الاقتصادية معهم، لاسيما في المجالات المائية، وهو ما يضر بمصر في المستقبل.
 - استخدام العلاقة الأثيوبية الإسرائيلية كأداة سياسية في ملفات أخرى إذ أن مساعدة أثيوبيا وربط مصر بحالة العداء من خلال مصطلحات معينة في الخطابات الرسمية الإسرائيلية يمكن لها أن تضغط على مصر على سبيل المثال في ملفات أخرى تحصل فيها على تنازل الحكومة المصرية بها.
 - استهداف الأمن المائي المصري، والضغط على الحكومة المصرية للرضوخ في العديد من الملفات السياسية الأخرى، لاسيما تغير موقفها من التطبيع الشعبي مع إسرائيل.

تداعيات سد النهضة الأثيوبي الأمن القومي المصري المائي:

- يصعب تقييم العواقب النهائية لملء سد النهضة لأنها ستعتمد على ستة عوامل رئيسية: (1) هطول الأمطار والتدفق في الحوض أثناء الملء؛ (2) مدى سرعة إثيوبيا في ملء خزان سد النهضة؛ (3) كيفية توليد الطاقة الكهرومائية في سد النهضة، والذي يعتمد بدوره على التطورات في شبكة الطاقة الإقليمية؛ (4) كيف يؤثر ملء خزان سد النهضة على انسحابات السودان؛ (5) مستوى التخزين الأولي في خزان سد النهضة؛ و(6) كيف يتم تشغيل سد النهضة خلال فترة الملء.

ومع ذلك، تعددت تداعيات السد الإثيوبي بمواصفاته وأسلوب ملؤه وتشغيله كما هو مقترح من جانب الحكومة الإثيوبي بسعة 74 مليار متر مكعب تأثيراً سلبياً على مصر، وخاصةً إذا تزامن ذلك مع فترة جفاف، ونذكر منها ما يلي ومنها:

إن التداعيات المحتملة عن بناء سد النهضة الأثيوبي واكتمال عملية ملء الخزان علي الدولة المصرية بالغة الخطورة؛ أهمها تهديد الأمن القومي المصري، حيث إن تخزين إثيوبيا لكميات وافرة من المياه التي تشكل ثلثي مكونات نهر النيل للسودان ومصر سيجعلها صاحبة القرار الاستراتيجي لإملاء شروطها خاصة إذا واجهت ضغوطاً من دول كبرى او معادية للدولتين لفرض هذه الشروط مما يخل بالتوازن الأمني للدولتين.

علي مستوي الموارد المائية، تهدف السودان الإثيوبية الأربعة المقترحة على النيل الأزرق إلى التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق، وهو الرافد الرئيس لمياه النيل، وبالتالي؛ التحكم في حصة مصر المائية وإلغاء (أو على أقل تقدير "تقزيم") دور السد العالي في تأمين مستقبل مصر المائي. وبالتالي الإضرار بحصة مصر من المياه والمقدرة بـ(55.5 مليار متر مكعب)، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من المياه في مصر إلى أقل من 570 متر مكعب في السنة، أي أقل من المعيار الدولي البالغ 1000 متر مكعب في السنة، خاصة في ظل استمرار تزايد عدد السكان، وبالتالي فإن الكمية المتاحة لكل شخص ستخفض كل عام، ما لم تصل الدولة إلي حلول.

علي مستوي الطاقة، سد النهضة وحده بتصميمه الحالي بسعة 74 مليار متر مكعب ستكون له آثار سلبية عنيفة على إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان، وذلك أثناء فترات ملء الخزان وأثناء تشغيله، وتزداد حدة هذه الآثار السلبية خلال فترات الجفاف؛ حيث تتعارض مصالح إمداد مصر من الطاقة مع تعظيم إنتاج الطاقة من سد النهضة. فمن المتوقع انخفاض في توليد الطاقة والكهرباء من السد العالي بما قيمته (4500 جيجاوات) أي بما يعادل 37% مع حدوث عجز كلي في توليد الكهرباء ليصل إلى 41% عاماً مع آثار أخرى أشد خطراً.

وبالنسبة علي المستوي الزراعي، يمكن أن يزيد، سد النهضة، من إضعاف الأمن الغذائي، ومع محدودية الأراضي الزراعية والموارد المائية، لن تكون مصر مكتفية ذاتياً من الحبوب أو البروتينات الحيوانية. وهو الأمر الذي يهدد قرابة 5 ملايين فدان مصرية بالبور، أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية، مما يكلف القطاع الزراعي خسائر حتى 150 مليار جنيه سنوياً. بجانب توقف مصر

عن جميع برامج استصلاح الأراضي والتوسع الأفقي مما يكبد البلاد نفقات هائلة لإقامة العديد من مشروعات أعذاب المياه لسد العجز.

كما سيؤدي إنشاء السد الأثيوبي إلى خفض إنتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل الأرز وقصب السكر التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مما سيؤثر على الصادرات المصرية وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري؛ حيث قيدت السلطات المصرية حاليًا المزارعين من زراعة هذه المحاصيل وتفرض غرامات مالية على من يخالف التعليمات. كما خفضت وزارة الزراعة المساحة المسموح لها بزراعة الأرز من مليون و 100 ألف فدان إلى 724 ألف فدان فقط، وبالتالي زيادة حجم الواردات الغذائية بنسبة 60%.

وفيما يتعلق بالثروة السمكية، من المتوقع اختفاء الأسماك من نهر النيل ولمدة خمس سنوات علي الأقل بسبب تراكم الطمي والمواد العضوية والمخلفات النباتية التي يجرفها تيار النهر وأمطاره الغزيرة والتي ستحجز خلف السد بما سيؤدي إلي زيادة النشاط الميكروبي لتحليل هذه الكميات الهائلة من المخلفات العضوية والتي ستؤدي إلي استهلاك هذه الميكروبات لكامل الأكسجين الذائب في الماء وبالتالي موت الأسماك اختناقًا بسبب نفاذ الأكسجين.

وبجانب تلك التداعيات المحتملة علي دولة مصر أثناء ملء وتشغيل السد، هناك عدد من التداعيات الأخرى، من الأهمية بمكان إبرازها، والتي لها تأثيرات بارزة علي شتي القطاعات والمجالات وسبل الحياة، حيث تقوم الحكومة الإثيوبية بمواصلة بناء السد الإثيوبي علي الرغم من غياب الدراسات الخاصة بالتداعيات البيئية والهيدرولوجية للسد، بما يزيد الزعر بمستويات غير مسبوقه. ومن أبرز تلك التداعيات المحتملة:

1. عدم مشاركة مصر والسودان في إدارة وملء السد، سيؤدي إلي كون السد قنبلة مائية تستخدم ضد مصر والسودان.

2. انهيار السد سيؤدي إلى نتائج كارثية تحل بالسودان ومصر، تشمل انهيار سدود وغرق العديد من المدن الكبرى والقرى، وتعرض ملايين الأرواح إلى مخاطر الموت والتشريد؛ حيث في ظل

معدلات إطماء لا مثيل لها في أنهار العالم ويختص بها النيل الأزرق، وهي لا تقل عن 136,5 مليون طن سنويًا، وبالتالي يتوقع انهيار السد سريعًا بسبب ضعف التركيبة الداخلية للتربة، إضافةً إلي أن المنطقة التي بُني عليها السد لها تاريخ زلزالي، ومن ثم تزيد احتمالية الانهيار مع الملء الثاني للسد.

3. إن السدّ سوف يُنشئ ظروفًا بالغة الصعوبة لقطاعات عريضة من السكّان الريفيين خاصة في المناطق المُتضرّرة بنقص الموارد المائية، مشاكل خطيرة تتعلّق بالهجرة الريفية المُتزايدة إلى المدن وارتفاع معدّلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة قد تكون سبباً في خلق قلاقل اجتماعية على نطاق واسع.

4. الاستمرار في إنشاء السد والبدء في ملء الخزان سيؤدي إلي دخول المياه المالحة إلى الدلتا بسبب انخفاض تدفق مياه النيل وارتفاع مستوى البحر وسط التغيرات المناخية العالمية، بالإضافة إلي ضعف الإطماء، كما ذكرنا سلفًا، نتيجة حجز المياه خلف السد.

5. إن إنشاء سد النهضة سيؤثر على السياحة النيلية، وعلى مياه محطات مياه الشرب، هذا بالإضافة الي تأثيره على المزارع السمكية، ونوعية المياه في البحيرات الشمالية.

المطلب الثاني

استمرار التدخل الدولي في شرق أفريقيا أو انكماشه: رؤية استشرافية مستقبلية

تشهد منطقة شرق إفريقيا تغيرات بعيدة المدى في بيئته الأمنية الخارجية، وتعمل العسكرة الخارجية للمنطقة على تعزيز التحول في الأمن الإقليمي على وجه الخصوص، أدت الأهمية المتزايدة لقضايا الأمن المائي إلى تزايد التوترات الجيوسياسية، وتوسيعًا إضافيًا للأجندات الأمنية التي تحركها جهات خارجية في المنطقة، وسوف نناقش تلك التحديات كالتالي:

أ. التحديات الناجمة عن منظور وأوضاع القوي العالمية:

يؤثر المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي للقوى العالمية بصورة كبيرة على استقرار المنطقة، إذ يمكن ملاحظة أن المنظور الأمريكي يهدف إلى الاحتفاظ بمركز الهيمنة Focus of Hegemony في قلب الولايات المتحدة، لضمان استمرار انفرادها بالنفوذ على الساحة العالمية، بينما تسعى روسيا

إلى تعظيم مكانتها الدولية، لضمان استعادة نفوذ القوة السوفيتية العظمي، لتلعب دور القطب الموازن في نظام عالمي جديد، أما الصين فتتقرب وتتحين الفرصة المناسبة لمشاركتها النفوذ على ساحة النسق الدولي، خاصةً بعدما ارتقت قمة الهرم الاقتصادي العالمي، وتكمن مخاطر هذا المنظور أو ذلك في الآتي:

1. احتمال بروز أزمات سياسية واقتصادية تحمل في طياتها مخاطر داهمة للعالم بأسره، إلا أن هذه المخاطر ستتعاظم في منطقة شرق إفريقيا بالتأثير المتبادل، مع تآجج ظاهرة التنافس الدولي للهيمنة على المسطحات المائية.

2. يتمثل أيضًا التحدي الخارجي في التدخل الدولي في الحياة السياسية لهذه الدول من سلطة ومعارضة وحركات تمرد.

3. خلق إسرائيل لكوادر عسكرية إفريقية تدين بولائها لها وتعمل في الوقت ذاته على تقليص وتحجيم النشاط العربي في ظل مناخ يعمل على تشتيت الجهود العربية في مواجهة التحديات في الشرق الأوسط من خلال إثارة قضايا أمنية كدعمها لحركات التمرد في جنوب السودان، ودعمها لإثيوبيا في بناء سد النهضة من أجل خلق أزمة تهدد دول حوض النيل وبالأخص مصر والسودان، وقد استغلت إسرائيل في سبيل تحقيق أهدافها في فرض الهيمنة على المنطقة العربية، القناعة الإفريقية بالتقدم العلمي والعسكري والتكنولوجي الإسرائيلي والحصول على تسهيلات عسكرية في دول شرق أفريقيا عبر بثها لقوات بحرية وجوية وقواعد للتجسس ومحطات إنذار خاصة بها هناك.

ب. الأخطار والتحديات الناجمة عن أوضاع القوى الإقليمية:

تكمن تحديات عدم استقرار المنطقة في سعي القوى الإقليمية غير العربية إلى تأسيس وبناء قوة عسكرية ذات قدرات تسليحية هائلة تفوق متطلباتها الدفاعية، وتأسيس وبناء قواعد بحرية في المنطقة، لتحقيق مشروعاتها القومية بالتمدد والتوسع والاستيلاء على أراضي الغير، إذ يمكن ملاحظة الآتي:

1. استمرار تمسك إسرائيل بمنظورها الجيوبوليتيكي في فرض الدولة اليهودية في قلب العالم العربي، وتحقيق حلمها لإقامة إسرائيل الكبرى على أرض الميعاد، وهو الأمر الذي يتطلب

- ضرورة إضعاف القوة الشاملة لمصر، حتى ولو كان ذلك بالإضرار بأمنها المائي من قلب القرن الأفريقي نفسه، أي من إثيوبيا.
2. استمرار سعي إيران إلى تحقيق حلمها الدائم لإحياء الامبراطورية الفارسية الساسانية تحت الراية الشيعية، وذلك بالهيمنة على مضيق باب المندب واستكمال الهلال الشيعي لإحكام الحصار، وتهديد الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس.
3. استمرار تطلع تركيا إلى إحياء الدولة الإسلامية تحت راية العثمانيين الجدد، ولتحقيق ذلك تسعى تركيا إلى الهيمنة على مصر أولاً، حتى ولو كان ذلك بعودة الجماعة الإرهابية إلى سدة الحكم، كما تسعى إلى تهديد مصر من الجنوب بقواعدها في الصومال، وإريتريا، والمزمع إنشاؤها بجزيرة سواكن، مع الوضع في الاعتبار العلاقة التي تربط النظام السوداني والنظام التركي، وترتيباً على ذلك، يمكن أن تنشأ علاقات تصارعية بين الدول المتضررة ودول شرق إفريقيا.

على الرغم من أن التكامل الإقليمي في شرق إفريقيا من شأنه الحدّ من الآثار السلبية للتنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة بلدان المنطقة على التصدي لأيّ تحديات خارجية، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي؛ إلا أن تنفيذ عملية التكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا يبدو بعيداً إلى حدّ ما في ضوء المعطيات الراهنة التي تكشفها طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية؛ كما أن حالة التنافس الإقليمي في شرق إفريقيا تخلق مناخاً غير مؤاتٍ لتحقيق أيّ تقدّم فيما يتعلق بعملية التعاون والتكامل بين دول المنطقة.

وقد كشفت الدراسة أن للوجود الأجنبي تأثير علي المنطقة، وقد ظهر ذلك في سد النهضة الأثيوبي، حيث أکسبت إثيوبيا التي تبنت هذه الخطوة ثقلاً إقليمياً ودولياً فأصبحت هي مركز التفاعلات الإقليمية في شرق إفريقيا في ظل رؤية أبي أحمد نحو التكامل الإقليمي السياسي والاقتصادي بما يمنح الغلبة لإثيوبيا ويجعل دول المنطقة تدور في الفلك الإثيوبي في منطقة شرق إفريقيا، وهو ما يجعلها محط أنظار واهتمام القوى الدولية التي تتكالب على النفوذ في المنطقة، بالإضافة إلى اتخاذها خطوات متقدّمة في بناء قوتها البحرية مستغلة عودة العلاقات مع إريتريا ومعتمدة على الساحل الإريتري

على البحر الأحمر وموانئها خاصة ميناء عصب ومصوع؛ مما يضيف إلى قوة إثيوبيا الإقليمية في المنطقة.

ومنذ أن أصبحت المنطقة مسرحاً للمنافسة الأجنبية، سيعتمد الاستقرار أيضاً على الجهات الأجنبية، ولكن في حين أن العلاقات الدبلوماسية والتعاون العسكري والشراكة الاقتصادية مع إسرائيل والولايات المتحدة قد تساعد في زيادة الأمن الإقليمي والنمو الاقتصادي، فإنها قد تزعزع أيضاً استقرار المنطقة.

وقد جاءت تأثيرات التنافس الدولي والإقليمي في شرق أفريقيا متباينة بالسلب والإيجاب لمصالح الدول الأفريقية، والمثال علي ذلك تأثرت الصومال وإريتريا والسودان سلبياً، فتم تقسيم السودان لإلي دولتين، كما ظلت الصومال مقسمة وأسيرة للصراع الداخلي في ظل تنازع الأجناس الإقليمية والدولية، كما تعرضت إريتريا لعقوبات أمريكية أخرى من جانب الأمم المتحدة، بدعوى دعمها للمعارضة المسلحة في الصومال.

وفي المقابل استفادت دول أخرى من هذه المنافسة في توسيع هامش المناورة الإستراتيجي لديها، وفي مقدمتها إثيوبيا وأوغندا وروندا، حيث استطاعت إثيوبيا - بفضل الدعم الخارجي - أن تصمد في مواجهة حركات المعارضة المسلحة والسياسية، خاصة بعدما قدمت نفسها للدول الغربية باعتبارها الحليف القوي الذي يمكنها الاعتماد عليه في مواجهة الإرهاب، وترتيب الأوضاع في شرق القارة.

وفي ظل هذه المؤشرات؛ يمكن القول إن مستقبل الأوضاع في شرق إفريقيا تتأثر بالتحالفات التي تسعى إلي تعزيز التعاون بين الدول المشتركة به ومواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة، فبالرغم وجود الدعم الدولي الذي من شأنه أن يساهم في أمن المنطقة واستقرارها، إلا أن هذا الوجود يعظم من مكاسبه ومصالحه أكثر من سعيه لاستقرار المنطقة.

وبالتالي يمثل كثافة الوجود العسكري والمدني الأجنبي الإقليمي والدولي في القارة الأفريقية عموماً ومنطقة شرق إفريقيا بخاصة، تهديداً مباشراً وصريحاً للأمن القومي المصري والعربي، إذ إنها ستفرض قيوداً نسبية على إمكان التنسيق العربي لتأمين الملاحة بخاصة في البحر الأحمر والذي يعد بمثابة

بحيرة عربية، فضلاً عن أن لذلك تداعيات على حرية حركة التجارة العالمية في قناة السويس وفرص الحد من تهريب الأسلحة والذخائر للعناصر الإرهابية في سيناء، وللحوثيين في اليمن.

لكن أتاحت رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي 2019 الفرصة لاستكمال دورها العظيم في تعزيز السلم والأمن في القارة الأفريقية، ويبقى نجاح مصر والدول الأفريقية في مواجهة التهديدات والتحديات التي تتعلق بقضايا السلم والأمن مرهوناً بمدى تعاون ومساعدة هذه الدول لمصر، فإذا نجحت هذه الدول في مواجهة التحديات فسيكون ذلك بداية لتحقيق التنمية والأهداف التي تسعى الأجندة الأفريقية 2063 لتحقيقها في كافة المجالات، وتستعيد مصر دورها العظيم في القارة الأفريقية.

وتزايدت هذه الأهمية مع بروز عدم توافق في الرؤى بين مصر وإثيوبيا والسودان حول ملف حوض النيل، نتيجة إنشاء أديس أبابا سد النهضة، الذي يمثل تهديداً صريحاً لمستقبل مصر المائي. علاوة على أن تعزيز علاقات بعض القوى الإقليمية المنافسة لمصر على الساحة الأفريقية والتي تشهد العلاقات معها توتراً خلال الفترة الأخيرة، يزيد من التهديدات التي يواجهها الأمن القومي المصري والعربي.

الخاتمة

لقد تناول الباحث في هذه الدراسة موضوع من الموضوعات الهامة؛ ألا وهو تأثير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على الأمن القومي المائي المصري دراسة حالة العلاقات الإسرائيلية مع إثيوبيا حيث أن خطورة المشروع الصهيوني في أفريقيا الذي يسعى إلى فرض الهيمنة والسيطرة، يشكل أحد مصادر تهديد الأمن القومي المصري علي وجه الخصوص، وهذا يتطلب من الدولة المصرية التحرك الجاد لمواجهة عبر توثيق العلاقة المصرية- الإفريقية بشكل عام وبدول شرق القارة علي وجه الخصوص (بشقيها الثنائي والجماعي)، وذلك بتأمين البحر الأحمر والاهتمام المتزايد بدول حوض النيل الإفريقية، بما يحقق مجابهة المخطط الصهيوني.

وتأسيساً على ما سبق دراسته، فقد أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي

يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً، النتائج:

1. الموقع الاستراتيجي سبب رئيسي للوجود الأجنبي الإقليمي والدولي، حيث أن الأهمية الاستراتيجية لموقع شرق إفريقيا هي عنصر جذب الاهتمام الخارجي، نتيجة قربه من منطقة الشرق الأوسط الغني بالنفط، بالإضافة إلى أنها يوجد فيها أهم طرق الشحن البحرية في البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، الذي يتم نقل البضائع من الشرق الأوسط والأدنى إلى أوروبا والأميركتين، ومن هذا المنطلق يساهم الموقع الجغرافي الإستراتيجي للمنطقة في زيادة التفاعلات بين الأطراف الأجنبية الموجودة فيها.
2. إن التوجه الإسرائيلي صوب أفريقيا تحكمه عوامل عديدة، فكون إسرائيل زرعت في قلب محيط عربي فهي تشعر أنها تعيش في عزلة، رغم إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول العربية على الصعيد الرسمي، لهذا وجدت من مصلحتها التغلغل في أطر جغرافية جديدة قريبة منها تعوضها عن الإطار الجغرافي العربي ولو إلى حين، ويسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل في وجود أسواق ومستهلكين ومواد خام، إضافة إلى مكاسب سياسية وأمنية وعسكرية.
3. استخدمت إسرائيل سياستها الخارجية ووظفتها لتكسب الدعم والتأييد الأفريقي في الأمم المتحدة والجمعية العامة على وجه الخصوص عند طرح قضية ما للتصويت تتعلق بصراعها مع العالم العربي، لهذا بنت جسور التعاون مع الدول الأفريقية بهدف ضمان أصواتها أو تحييدها على الأقل، وفي هذا السياق يقول "ديفيد بن غوريون": إن الدول الأفريقية ليست قوية، لكن صوتها مسموع في المحافل الدولية، ويساوي قيمة أصوات الدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
4. تسعى إسرائيل من خلال انخراطها في الشؤون الأفريقية على الصعيد الأمني والعسكري إلى تحقيق أهدافها بالوجود في مناطق ذات حساسية للأمن القومي العربي، وخصوصاً في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل والبحر الأحمر، لهذا عمدت إلى توطيد علاقاتها مع أثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا والكونغو، ولأن الرؤية الإسرائيلية في النظر إلى تلك المنطقة أنها امتداد للصراع العربي - الإسرائيلي، فقد عملت على دعم الحكومة المركزية في "أديس أبابا" وبنفس

- الوقت محاولة توجيه التطورات في إريتريا بحيث تكون مبنية على قاعدة مصلحتها باعتبار أن نتائج الحالة في أريتريا تمثل امتدادا نحو الجنوب للنزاع العربي - الإسرائيلي.
5. شجعت الأوضاع في السودان سياسات معادية كانت موجودة أصلا لدى بعض الدول المجاورة وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتقديم مختلف أنواع الدعم العسكري وأحيانا السياسي والعلني للحركات الانفصالية.
6. اشتركت إسرائيل مع الولايات المتحدة في إقامة قواعد لمطاردة ما يسمونه بالحركات الأصولية الإسلامية في إطار المعركة ضد "الإرهاب" حسب المفهوم الأمريكي، واستخدام هذه الفكرة لإيجاد بذور الفرقة بين الجانب العربي والأفريقي من خلال الزعم أن هذه الحركات المتطرفة تدعمها جهات وأنظمة عربية بهدف زعزعة استقرار بعض الدول الأفريقية.
7. ركزت إسرائيل في تغلغلها في قارة إفريقيا على أثيوبيا لأسباب دينية وسياسية واقتصادية وإستراتيجية وجغرافية، وقد استطاعت توظيف كل هذه الأسباب لبناء علاقة متميزة مع أثيوبيا.
8. تحاول إسرائيل من خلال أثيوبيا تقديم نموذج للتعاون الإسرائيلي الإفريقي المبني على التبادل التجاري والدعم الأمني والعسكري.
9. استطاعت إسرائيل أن تجعل من اسمها حاضراً في موضوع مياه النيل والذي يؤرق بصورة أساسية الأمن القومي المصري.
10. إن السياسة المصرية تدعم حق أي من دول منابع النيل في التنمية واستخدام المياه لتحقيق متطلبات التنمية بل وحرصها دائما على أن تكون طرفاً في دعم مشروع التنمية في دول حوض النيل، دون الإضرار بمصالح أي طرف.

ثانياً، التوصيات:

1. على دول منطقة شرق إفريقيا زيادة التعاون فيما بينها وذلك وفق مدخل اقتصادي تنموي ثقافي، وفق قاعدة تبادل المصالح.
2. ضرورة اللجوء إلى الحوار والتحكم في المشاكل التي تقع بين هذه الدول سواء وقد ظهرت في الوقت الراهن، أو كانت هذه المشاكل موروثة من الحقبة الاستعمارية.

3. التعامل مع الوجود الإسرائيلي في أثيوبيا بسياسة النفس الطويل وذلك بالعمل على ربط مصالح أثيوبيا بدول حوض النيل الشرقي وذلك تقليلاً للأثر الإسرائيلي.
4. التعامل بواقعية مع الوجود الإسرائيلي في أثيوبيا وجنوب السودان واريتريا، وذلك بعدم وضع شروط بقطع العلاقات مع إسرائيل للدخول في التعاون، لأن الدول التي لها علاقة مع إسرائيل بنتها لأنها كانت محتاجة لذلك فزوال الحاجة هو الذي يبعد إسرائيل وليس المواقف المتشددة.
5. من الضروري علي الحكومة المصرية خلال هذه الفترة العمل على دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان شرق إفريقيا لضخ استثمارات حقيقية لها نتائج ملموسة على الأداء الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية للشعوب الأفريقية سواء فيما يتعلق بزيادة موارد الاحتياطي النقدي الأجنبي وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير احتياجات الشعوب المختلفة في المنطقة.
6. ضرورة العمل علي استعادة مصر لدورها الاقليمي في المنطقة والاهتمام بالدائرة، التي كان غيابها عنها سبباً في العديد من المشكلات الملحة، وتصوير مصر بأنها تسعى من أجل مصلحة الخاصة دون الجميع.
7. ضرورة فض الاشتباك بين مصر والسودان في القضايا الثنائية والإقليمية، وتوجيه الاهتمام لقضية مياه النيل، لأنها قضية مصيرية لشعوب البلدين وتهدد الأمن القومي لكلا الدولتين.
8. إن قضية مياه النيل تحتاج لبلورة رؤية مصرية سودانية تخدم مصالحتهما مع اعتبار مصالح دول الحوض الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً، المراجع العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم، سمر، (2009)، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا (حالة القرن الإفريقي)، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. بغدادي، عبد السلام، 2010، القرن الأفريقي وشرق أفريقيا: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1.
3. بن أحمد، الحيمي الحسن، (د.ت)، سيرة الحبشة، تحقيق مراد كامل، مطبعة دار العالم العربي.

4. حسن، يوسف فضل، (1984)، الجذور التاريخية للعلاقات المصرية الإفريقية، عبد الملك عودة (محرراً)، العرب وإفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. حسن، يوسف فضل، (1972)، انتشار الإسلام في إفريقيا، أعمال الخدمات السريعة، الخرطوم.
6. حماد، مجدي، (1986)، إسرائيل وإفريقيا، دار المستقبل العربي.
7. حماد، مدحت، (26 يونيو 2007)، أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي، ورشة عمل (الدور الإيراني في إفريقيا)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
8. حمدان، جمال، (د.ت)، شخصية مصر .. دراسة في عبقرية المكان، دار بن هلال، الطبعة الأولى، القاهرة.
9. خربوش، صفي الدين، (أكتوبر 2017)، مناهج البحث العلمي، محاضرات أقيمت علي طلبة ماجستير أكاديمي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
10. الرمحين، عطا الله، (2019)، حارث الجنابي، الاعلام والامن السيكلوجي، دار

الرسائل العلمية:

1. رفة، فيليب، (1965)، العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.
2. عبد اللطيف الوريقات، معتر، (2016)، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
3. عبدالرازق فهمي، نانيس، (2007)، السياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (كوميسا) في الفترة من 1998 - 2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
4. عبدالظاهر علي، محمود مجدي، (2019)، تأثير تغير نظام الحكم على السياسة المصرية تجاه أفريقيا 2011 الى 2018، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
5. عيسي، نائل، (2012)، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن القومي العربي: 1991 - 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى.
6. غموري، صافية، (2015، 2016)، الدبلوماسية الجزائرية والتعامل مع القضايا الإفريقية؛ دراسة حالة مالي 2012، 2016، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري.
7. فاروق أحمد، عبداللطيف، (2014)، انفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي المصري، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
8. محمد، أحمد عبدالفتاح، (2019)، السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام 2011: مع دراسة حالة سياسة مصر تجاه كل من إثيوبيا و إريتريا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

9. مقراني، سهام، (2015: 2016) السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي.

ب. الدوريات والمجلات العلمية:

1. عطوة عبدالحكيم، رشا، (2016)، السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 7، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

2. عبد الرحمن، عواطف، وآخر، (1978)، إفريقيا والرأي العام العربي، دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

3. تهايمي، أحمد، (2003)، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومناخ النيل، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دراسات استراتيجية ومستقبلية، القاهرة، العدد (2).

4. عبدالرحمن، حمدي، (2015)، الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، منتدى العلاقات العربية الدولية، الدوحة.

5. سرور، عبدالناصر، (2010)، السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا (جنوب الصحراء) بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة الخليل للبحوث جامعة الخليل للبحوث، المجلد 5، العدد 2، القدس.

6. طلال مقلد، حسن، (2009)، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والأمنية، العدد الأول، المجلد 25، سوريا.

7. عبد الرحمن حسن خليفة، أحمد، (2018)، أدوات السياسة الخارجية؛ التفاعلات والتداخلات، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

8. على المهدي، مثنى، (2009)، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد: 38، 39، جامعة بغداد.

9. قاسم، إبراهيم، (2015)، الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور، مجلة ديالي، العدد الخامس والستون، العراق.

10. إبراهيم، كمال، (ربيع 1990)، عودة إسرائيل إلي إفريقيا 1980-1990، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 1، العدد 2.

ج. التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001 - 2002 م، مركز البحوث الإفريقية جامعة القاهرة، سبتمبر 2002.

2. خليل، صلاح، (2015)، التسوية الملحة: اتجاهات عودة العلاقات المصرية السودانية، الملف المصري، العدد العاشر.

3. شبانة، أيمن، (مارس 2018)، التنافس الدولي في القارة الأفريقية: المحاور والممارسات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2016-2017، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الإصدار 11، جامعة القاهرة.

4. كامل محمد، مصطفى، (يوليو 2019)، التحديات أمام الاستقرار في القرن الإفريقي، في ندوة مشتركة حول "التطورات في منطقة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر، المجلس المصري للشؤون الخارجية، مركز مصر - أفريقيا بالجامعة البريطانية في مصر.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

A. Books:

1. Custers, Raf, (August 2009), Africa's natural resources in a global context, IPIS.
2. F. Joireman, Sandra, (2001), Ethiopia and Eritrea: Border War, University of Richmond, Political Science Faculty Publications.
3. Lyons, Terrence, Gilbert M, (2001), African Foreign Policies: Power and Process, Lynne Rienner Publishers.
4. NkrumahK, Neo-Colonialism: The last stage of Imperialism, London 1965.
5. Seamanship International Ltd, (2009), Piracy The East Africa/Somalia Situation Practical Measures to Avoid, Deter or Delay Piracy Attacks, OCIMF, Scotland, UK.
6. Wolf, Lucas, (2012), East Africa regional conflict and instability assessment, the United States Agency for International Development.
7. Yacobi, Haim, (2015), Israel and Africa: A Genealogy of Moral Geography, Routledge Studies in Middle Eastern Geography.

B. Periodicals:

1. Abd al-Hay, Walid, (August 2020), Academic Paper: The Israeli Strategy Towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, Beirut.
2. Bawd, Rechard & Barbara chikwanha, Annie (ebs), (Sep 2010), Understanding Africa contemporary conflicts: origins challenges and peace buildings, Pretoria: institute for security studies, Monograph no. 173.
3. Finlay, Brian, and others, Beyond Boundaries in Eastern Africa: Bridging the Security/ Development Divide With International Security Assistance, The Stimson Center and the Stanley Foundation.
4. kanswa, sobhy, (1997), The cultural basis for enhancing the Egyptian role in Africa, the African research and studies institute, Cairo university, Cairo.
5. Mohamed Saed, Abd El Latif, (2016), The Turkish policy toward Africa, pillars and goals, Research paper, the African center for Research and studies, the international African University, Sudan.
6. Roshdy Al hwary, Abd El Rahman, (Jan 2011), the contemporary international and regional variables and its effect on Egyptian national security, faculty of national defense, higher institute of Nasser Academy.